# في الذكرى السابعة والثلاثين للمأساة: مذبحة قرية "صوريا" شاهد آخر على جرائم النظام السابق

**بهرا - خاص**

الانتهاكات والاعتداءات التي تعرض لها الكلدوآشوريون المسيحيون في العراق على يد النظام السابق كانت عديدة وكثيرة وشملت تدمير مئات القرى وعشرات الأديرة والكنائس القديمة، والتصفيات التي طالت السياسيين ورجال الدين المسيحيين، وقد نفذت في وضح النهار وقتل فيها العشرات واختفى أيضا المئات من الذين لا يزال مصيرهم مجهولا.

وفي السادس عشر من ايلول الجاري مرت الذكرى السابعة والثلاثين لمذبحة قرية "صوريا" وهي قرية كلدوآشورية تقع في سهل السليفاني جنوب غربي زاخو، قام الضابط عبد الكريم الجحيشي من أزلام النظام البائد في ١٦ أيلول ١٩٦٩ بجمع أهل القرية في مزرعة للثوم وأمر بحصد القرويين الأبرار صفا بعد آخر.. وبضمنهم الأب حنا قاشا كاهن القرية، ولم يتوان هذا الملازم اللئيم عن استخدام مسدسه الشخصي في قتل النساء والأطفال. فاستشهد في هذه العملية أكثر من (٣٢) بريئا دون ذنب وكل هذا لمجرد انفجار لغم كان مزروعا من قبل مجهولين تحت ناقلة للجنود كانت تتقدم رتلا عسكريا بالقرب من القرية، وهذا الرتل كان قد اجتاز القرية الوديعة بعدة كيلومترات.

إن هذا التصرف الهستيري الذي يفوق الخيال والحسبان لا ينطلق إلا من حقد دفين كان يكنه هذا الضابط اللئيم تجاه أبناء القرية منطلقا من نهج نظامه الدموي الذي حصد لاحقا المئات من أبناء شعبنا الكلدوآشوريين في عمليات الأنفال سيئة الصيت عندما اجتاحت قواته القرى الكلدوآشورية ودمرتها، ولم تكتف بذلك فقد تم تجميع النساء والأطفال والشيوخ فيها ليتم نقلهم الى معسكرات خاصة لينظموا الى الآلاف المؤلفة من الكرد ليكون مصيرهم المقابر الجماعية. حيث كان للكلدوآشوريين السريان نصيب آخر من المعاناة والألم في ما سمي بحملة "الأنفال" ليقدموا مئات الشهداء والمعاقين إلى جانب أبناء الشعب العراقي الآخرين، فضلا عن تدمير عشرات القرى ومئات الكنائس والأديرة والمزارات.

# النازحون والمهجرون من المناطق الساخنة/ الجزء الثاني

**ميخائيل بنيامين**

قصص معاناة لا تنتهي مع التهجير والترحال بين أرجاء الوطن.. ومع كل آفاق المستقبل الغامضة.. أكثرهم لا يزال يصارع البقاء متشبثا بجذوره لآلاف قادمة.

السيد أيسر خوشابا عبدو: يقول إن أبي وجدي من قرية خربا الواقعة في عقرا، وبسبب أحداث الاقتتال خلال الثورة الكردية اضطروا لهجرها بين ٦٣ - ١٩٦٤، فتوزع سكان القرية بين بغداد والموصل ومنهم من هاجر إلى خارج الوطن، ويضيف: تركنا دورنا بما فيها وكل ممتلكاتنا والإشكالية إن أراضي القرية التي ورثناها أبا عن جد لا نمتلك اليوم سنداتها باعتبار إن هذه السندات وقتئذ قد تأخر منحها لأصحاب الأراضي كثيرا ويوم وصلت أعمال التسوية إلى قريتنا كنا نحن قد هجرناها.. وقتها أيضا والتجأنا إلى "قرة قوش" وبقينا فيها لأسبوعين، وغادرناها إلى الموصل بينما بقي عمي هنا، وانتقلنا بين مناطق الموصل وكنا ٧-٨ عائلات نسكن دارا واحدة، وفي الكثير من الحالات كل عائلتين في غرفة واحدة، ظل أبي يعمل عاملا لسنوات، ثم تشارك مع خالي في محل للحدادة إلى أن استقل بمحله الخاص، وبعد سنوات مضنية من العمل اشترى أبي قطعة أرض وتمكن أخيرا من بنائها، وبعد كل هذه السنوات بدأ وضعنا بالتحسن قليلا، غير إن اشتداد حدة الحرب في عام ٨٦، ١٩٨٧ واستشهاد أحد أشقائي وجرح الآخر بعد مرور سنة وملاحقة أبي باستمرار من قبل ما كان يسمى بالجيش الشعبي اضطررنا إلى ترك محل الحدادة الذي أمضينا سنوات طويلة في بنائه.

في الشهر العاشر من العام ٢٠٠٥ بعنا دارنا البالغة مساحتها أكثر من ٧٠٠ م مربع بسعر ١١٠ مليون بينما كانت قيمتها الحقيقية ٢٥٠ مليون دينار وذلك لسوء الأحوال في الموصل وتهديد عديلي "زوج أخت زوجتي" والكثير من أقربائنا ومطالبتهم بالعشرات من الدفاتر "الدفتر الواحد يساوي ١٠٠٠٠ دولار"، من بينهم أحد أقربائنا إذ تم خطفه ولم يطلق سراحه إلا بعد دفع ٣ دفاتر "٣٠٠٠٠ دولار" وهو لم يكن يملك إلا محلا بسيطا للحدادة في المنطقة الصناعية ويسكن بالإيجار، ما اضطر لبيع محله الخاص واستدان مبالغ أخرى وباع مصوغات زوجته ليسدد جزءا من ديونه.

أما عن اختياره لبلدة بغديدا "قرة قوش" فيقول: لأن عمي كان يسكن فيها، ولأن الايجارت فيها كانت أقل من أربيل ودهوك وعنكاوا كما إن المعيشة هناك أغلى.. علما إنني وقبل مجيئي إلى قرة قوش كنت قد ذهبت إلى السليمانية لأننا سمعنا بان كل قادم إليها من المسيحيين سيمنح قطعة أرض، فقمنا بتقديم كل المعلومات وإتمام المعاملة المطلوبة غير إن شيئا لم يحدث.. كما كنت قد جربت حظي في المحافظات الشمالية الأخرى غير إن غلاء الإيجارات والمعيشة جعلني التجأ إلى بغديدا بعدما قمنا ببيع بيت الورثة وتقسيمه إلى الحصص المطلوبة بين الأشقاء فتمكنت هنا من شراء هيكل وتكملته بشق الأنفس وبعد استدانة ٨-١٠ ملايين دينار، غير أني لم أكن قادرا على تسديد جزء من ديوني اعتمادا على العمل بالأجور اليومية، وبعد فترة قمت ببيع داري وأثاثي بهدف الهجرة إلى ألمانيا عبر سوريا بطلب من أخي من هناك، ولكن في اللحظة الحرجة أتصل بي طالبا الانتظار بحجة خربطة الأوضاع في سوريا وكذلك توقفنا عن محاولة الخروج "قجغ" بطرق غير شرعية واعتمادا على سماسرة ومهربين" الى السويد بعد إلقاء القبض على الكثير من هؤلاء "المهربين".. فبدأت بالانتقال بين أربيل "أسبوعين" عند عديلي، "أسبوعين" في عقرا في بيت حماي، "بين ٢-٣ أسابيع" في بيت أخي في بغديدا، وعندما عدت الى قرة قوش علمت أخيرا إن مبلغي لن يكفي ولم يعد هناك من طريقة للخروج "الهجرة"، وهو لا يكفي أيضا لشراء دار فاشتريت بالمتبقي قطعة أرض وسيارة بسيطة لكنني لا أستطيع العمل عليها حيث لا يوجد عمل للسيارة في بغديدا ولا أستطيع الذهاب إلي الموصل بسبب الظروف الأمنية ولا إلى دهوك أو أربيل لأن رقم سيارتي "تينوى" ومن الصعب المرور، فعدت للعمل عاملا في الحدادة لدى ابن عمي، وأسكن حاليا في شقة صغيرة في مقابل "٣٠٠٠٠" دينار للشهر ودفع ثلاثة أشهر مقدمة، لذا فأنا الآن أبحث عن مكان آخر لأن إيجار اليوم الواحد هو ١٠٠٠٠ دينار فكيف الحال بالنسبة لبقية مستلزمات المعيشة.. وعن دور الكنيسة يقول: لقد راجعناهم أيضا، وأخذوا المعلومات، وقالوا الله كريم!.

عن رؤيتهم لصورة الحل لأوضاع النازحين وغلاء الإيجارات يقول السيد أيسر: نتمنى أن يتم بناء شقق وحتى مشتملات والقيام بتأجيرها بأسعار منخفضة أو عن طريق استقطاعات معينة خصوصا مع وجود مساحات شاسعة من الأراضي.. تشاركه أمنيته زوجته بل وتتمنى أن يتم بناء قطع الأراضي التي بيعت لعدد كبير من "السورايي" في عقرا "ما يقارب ٢٠٠٠ قطعة"، لأن أهلها أشتروا قطعة ارض من بينها وكان هذا سببا لأختيارهم الانتقال من الموصل إلى عقرا بعد تلقيهم تهديدات بسبب عملهم في درس الحلان في محافظات كردستان العراق لفترة.. مؤملين أن يتم بناءها يوما حسبما تتداول الإشاعات "على حد قولها".. وعن قصة الأراضي الموزعة تضيف زوجة السيد أيسر: سمعنا روايات كثيرة عن سبب توزيعها على المسيحيين تحديدا، من بينها إنها كتعويض للأراضي التي سبق وتركها أصحابها لأعوام خلت إن العمل سيبدأ في منتصف الشهر السابع وما زلنا ننتظر "لا تعرف مضمون ما كتب عليها".. وعن ضمان المبالغ التي سددت تقول: تم تزويد كل مشترٍ بوصل، لكنها تستدرك لتضيف: ولكنها في الحقيقة مجرد وصولات باسم الشخص صاحب الأرض الأصلية وليست صادرة عن جهة حكومية رسمية حيث إن الأراضي المخصصة لا تزال خارج حدود بلدية عقرا ولكن يبدو إن للرجل مكانته ويقال إن السيد مسعود البارزاني ذاته قد تدخل وطلب من الدوائر الرسمية في عقرا لإبداء المساعدة المطلوبة.. يضيف السيد أيسر عن موضوع التعويض: أنا فعلا أعلم انه في البداية وبعد مراجعة الدوائر في عقرا، أجريت للعديد من المهاجرين من قرى "خرجاوا وشرمن وخربا" معاملة المرحلين وتأكدوا بأننا فعلا من أهالي المنطقة بعد استخراج سجلات قديمة وعملوا لنا "هويات المرحلين" وبعد إجراء المعاملة وعدونا بالتعويض.. ويضيف: كان للأب حنا عيسى المسؤول عن أبرشية عقرا وزيبار دور في هذه المراجعات وأعتقد أيضا في استحصال الموافقات على بيع هذه القطع.. يتساءل الزوجان في النهاية: لا نعرف إلى متى سنبقى مهاجرين؟.

لمتابعة موضوع أزمة السكن والإيجارات المرتفعة أجرينا لقاءا مع السيدين يوسف سمعان "أبو عشتار" ونجيب "أبو سركون" صاحبي مكتب "بغديدا" للعقارات وسألناهم عن المراجعين والأسعار وعن انطباعاتهم؟.

وعندما أصبحت الأمور صعبة في الموصل وعاد الكثير منهم يطالب بمكان للسكن فيها رأى المسؤولون هناك ان هذا صعب التحقيق فاقترحوا توزيع هذه القطع وهي بالأساس عائدة لشخص يدعى "حسن بدو" تم بيعها مقابل "٢٠٠٠" دولار للقطعة وهو في الحقيقة سعر جيد وخصوصا فيما لو تم بناؤها.. وعن موضوع بنائها تقول: بعد شراء القطع أضيف إلى سعرها "٣٠٠" دولار أخرى وقيل إنها رسوم المعاملات لأن هناك منظمة ألمانية ستتكفل ببناء هذه القطع.. ولهذا تداولت أحاديث أخرى عن أن الأموال جمعتها منظمات إنسانية في الخارج وهي مخصصة بالأساس لإيجاد ملجأ للمسيحيين الذين تعرضوا للتهديدات وخصوصا بعد تفجير الكنائس لأكثر من مرة ولأن كردستان هي منطقة آمنة وبالاتفاق مع الجهات المعنية تم اختيار هذه المنطقة لبناء دور لهؤلاء النازحين بأعداد كبيرة.. ومنذ فترة خطت قطعة ووضعت في المكان المخصص للبناء وقالوا يطالبون بستة أشهر مقدمة.. نحن كأصحاب مكاتب عقارات ليس لنا أي دور بل إن الأساس هو صاحب الدار، ولكننا نحن كسوراي "كلداشوريين سريان" يجب أن يبقى شعارنا المحبة والسلام وإبداء المساعدة لأي كان دون التفرقة بين دينه وجنسه.

يضيف "أبو سركون": المؤسف أيضا إن هناك من يستغل الظروف ويكون قد أجر داره وبسبب التصاعد المستمر للإيجارات يطالب المستأجر بالخروج أو زيادة الإيجار أضعافا.. أما أن رؤيتهم للحل، فيقول أبو عشتار: يكمن الحل في نصب كرفانات.. غير أن أبو سركون يقاطعه بالقول: أعتقد أن الحل يأتي بوجود دعم وتقديم سلف مثلا بدون فوائد لبناء شقق.. يعارضه أبو عشتار برده: أين يمكن بناء الشقق، فليس هناك قطع أراض. ويؤيد أحد الحاضرين رأي أبو عشتار بالقول: هناك مساحات فارغة في المدينة يمكن استغلالها لوضع الكرفانات كما في وسط المدينة، ساحة مارزينا وكيما.. "ردا على أبو سركون حينما تساءل عن المكان الذي ستوضع فيه".

عن إمكانية مطالبة الحكومة بإجراء: يتفقان بان بإمكان أية جهة ان تقوم ببناء مجموعة شقق، ويضيف أبو سركون: إن الكثير بدأ ببناء طابق ثان بهدف تأجيره، بينما يذكر أبو عشتار: إن المواطن القادم من البصرة وبغداد مثلا لا تسمح القوانين له بشراء دار وتسجيلها باسمه مع احتمال ان يكون بالأساس من بغديدا وتطلب الأمر العمل خارجها، ويرى إن المطلوب وخصوصا من وزارة المهاجرين والمهجرين: استثناءهم والسماح لهؤلاء بنقل الملكية باسمهم، بل والمطلوب أن يستثنى كل كلدواشوري سرياني ويسمح له بالسكن في المنطقة وهذا من حقه.. وهما يعتقدان أيضا: انه ليس هناك أي اهتمام من الإدارة بالنازحين وخصوصا موضوع المواد الغذائية والمحروقات.. فليس هناك أي إلزام بتوفير هذه المواد المهمة.

ويقول أبو عشتار: فيما لو كان هناك مجال للسكن لكانت في بغديدا الآن أكثر من خمسة آلاف عائلة وهذا لن يضرها بل يفيدها في الحفاظ على وجودها العريق، لكن المؤسف إن الكثيرين من هؤلاء يضطرون للهجرة من منطقة إلى أخرى وفي النهاية إلى خارج الوطن.. ويضيف أبو سركون: نعم، احتضان هذه العائلات أراه حقا وواجبا طالما من حقنا أيضا المطالبة بإقامة منطقة إدارة ذاتية لشعبنا.. كما ويضيف: من جانب آخر بين الكثير من هؤلاء أصحاب المعامل والورش الفنية يرغبون في إقامة منطقة صناعية، بينما يصعب عليهم ذلك بسبب التعقيدات الرسمية الموجودة ما يمنعهم من فتح محلات، فحبذا لو قدمت لهم التسهيلات فهم من أبناء شعبنا في النهاية.

يتداخل أبو عشتار متسائلا عن أزمة المدارس فيقول: حسب علمي كان عدد الطلاب في كل شعبة للعام المنصرم ٤٠ طالبا وهو بالأساس مخالف للقوانين وأتوقع أن يرتفع العدد إلى الضعف طالما إن العائلات ستتضاعف!، وإذا استمرت الظروف على ما هي عليه فما مصير طلبة المعاهد والكليات، وهل هناك إمكانية لفتح أقسام في المنطقة؟. كان يفترض أن نحمل هذه الأسئلة إلى السادة المسؤولين في تربية الحمدانية والموصل، غير إن ضيق الوقت لم يسعفنا، لكنها تبقى في النهاية أسئلة تخصهم وتنتظر إجاباتهم!.

المحطة الأخرى لجولتنا وفي وقت متأخر ليلا كانت عند الأب الفاضل سالم عطا الله راعي كنيسة مارزينا، فوضعنا أمامه أسئلة النازحين، لا سيما دور الكنيسة وانطباعاتهم بأنه ليس هناك من دور أساسا بل هم يتلقون منها كما من بقية الجهات وعودا بعد اخذ معلوماتهم وليس من شئ ينفذ، فتفضل الأب سالم بالقول: حقيقة إن عدد النازحين كبير وهي نسبة مفاجئة نوع ما طالما فكرنا بداية إن الموضوع يتعلق بأشخاص محددين هم الأغنياء وأصحاب المصالح الكبيرة، لكنه تبين أن الموضوع أصبح عاما، وعند سؤالنا لأكثر من شخص وخصوصا في منطقة الدورة تبين إن لا تهديد مباشر تجاههم وليس هناك اضطهاد واضح وموجه، ولكن الموضوع متعلق بتحسب من الظرف العام المحيط بالجميع والخوف من قيام حرب أهلية تصيب الكثيرين وبينهم هؤلاء الذين يرون أنفسهم الحلقة الأضعف.. وقد وردني إن شعارات كتبت في منطقة الدورة تقول: مسيحي + سني ولا شيعي، بينما في مدينة الصدر في بغداد وجدت شعارات تقول: شيعي + مسيحي ولا سني.

وعندما قلنا له، لكن النتيجة إننا أمام واقع حال، فهل يكون للكنيسة دور؟. أجاب: ليست لدينا أية إمكانيات وما موجود لدى الكنيسة هو من لدن رابي سركيس اغا جان، وقد طرحنا الموضوع أمام سيادة المطران ليس في اجتماع رسمي ولكن كأحاديث جانبية، أجابنا إننا لسنا بدولة، واحتمال أن يصل أعداد هذه العائلات إلى ٤ آخر بين الكثير من هؤلاء أصحاب المعامل والورش الفنية يرغبون في إقامة منطقة صناعية، بينما يصعب عليهم ذلك بسبب التعقيدات الرسمية الموجودة ما يمنعهم من فتح محلات، فحبذا لو قدمت لهم التسهيلات فهم من أبناء شعبنا في النهاية.

وحتى ٥ آلاف عائلة، فالدولة تبقى المسؤولة وعليها أن تتصل بالمنظمات لتوفير الخيام أو أية طريقة أخرى.

وعندما سألناه عن وجهة نظره حول استقرار هذه العائلات في المنطقة، قال: نحن كمسيحيين ننظر للموضوع بنظرة محبة وتسامح، وعلينا أن نشفق ونعطف على العائلة المضطهدة لا سيما إن للعائلات أطفالا محتاجين، وقد يكون في الموضوع إيجابية في تجمعهم في منطقة ما وأن يستقروا في النهاية وعلينا أن نرحب بهم، ولكن هناك أيضا جانب سلبي لأن تخلو مناطق كثيرة من المسيحيين بينما يعتبرون كخميرة فيها سكنوها منذ مئات السنين.. فمثلا منطقة الدورة معروفة بوجود مئات العائلات من المسيحيين وقد سكنوها منذ بداية إنشاء المنطقة فعندما تتفرغ فأعتقد إن هناك تأثير سلبي..

المحطة الأخيرة كانت مع السيد لويس مرقس خنو عضو مجلس قضاء الحمدانية رئيس الأعمار والخدمات، فنقلنا له شكوى النازحين من عدم تحرك الإدارة في مساعدتهم، وخصوصا في موضوع المستلزمات الآنية من المحروقات وفرص العمل، أجاب: لا أتفق مع هذا الطرح، لأننا مثلا قررنا أن نخصص ٢٥٠٠ قنينة غاز "خارج الكوبونات الموجودة"، لأن تصرف للنازحين والحالات الإنسانية المختلفة وعن طريق ورقة مختومة من الإدارة والمجلس ومعنونة إلى وكلاء بيع الغاز.. ونحاول في هذا الموضوع أن نساوي النازح مع الساكن الأصلي.

أما بالنسبة لمادة النفط فهي أساسا غير متوفرة للأصيل فمن بين ١٠- ١١ حوضية "تانكر" نفط أبيض هي حصة القضاء للشهر لم يصلنا منها إلا حوضية واحدة خلال ٤ أشهر.. وأخيرا استحصلنا موافقة مدير شركة المنتوجات النفطية بتغيير الكوبون الموجود لدى النازحين بكوبونات مركز القضاء من مادة النفط والغاز!.

وبخصوص توفير فرص العمل يقول السيد لويس: نحن كمجلس قضاء أساسا صلاحياتنا محدودة ولا تتوفر لدينا فرص سوى العمل ضمن البلدية وتحديدا كعمال تنظيف، والمحافظة ذاتها حائرة فهناك المئات من العائلات تفترش الطرق وتسكن الخيام، وأعتقد أن من الصعب لهؤلاء النازحين إلى مناطقنا السكن في الخيام وبدون خدمات الماء والكهرباء.

وحول موضوع عدم السماح للنازحين من الكلدواشوريين السريان من شراء العقارات وتسجيلها بأسمائهم بينما غالبيتهم أصولهم من هذه المناطق يقول: بإمكانهم أن يستحصلوا على وكالة عامة وبإمكانهم البناء على هذا الأساس.. لأنه نبقى بالنهاية مقيدين بإطار الدولة ولا يحق لنا التحرك خارجه.. وسألنا السيد لويس عن تحركهم بخصوص المدارس، فأجاب: الموجود الحالي هو ١٧ مدرسة مع روضة وجميعها فيها دوام مزدوج، وما لدينا الآن مدرستان قيد التنفيذ بينما الحاجة الفعلية هي ١٥ مدرسة أخرى في مركز القضاء فقط.. وهو يضيف: لا يتعلق الموضوع فقط بالمدارس فهناك أيضا تداعيات حول المستشفيات والمراكز الصحية، فمستشفى القضاء كانت سعته ٥٠ سريرا تم زيادتها إلى ١٠٠ بالتنسيق مع منظمات إنسانية مختلفة، وقد تكون الحاجة لـ ٣٠٠ سرير بعد هذا التوسع أو حتى بناء عيادة خارجية ملحقة. وينطبق الأمر على مختلف المرافق الحكومية في البلدة.

نماذج هذه العائلات ليست إلا غيض من فيض من بين الآلاف التي لها نفس القصص وان اختلفت في تفاصيلها فأنها تلتقي في معاناتها من التنقل والترحيل والهجرة داخلا وخارجا بين الأمس واليوم والمعاناة من عدم الاستقرار والبدء من جديد بعد كل مرحلة، في محاولة البحث عن حياة جديدة في بلد بدأت منه الحضارة لكنه يفتقد لحياة آمنة ومستقرة، يضطرون لترك مناطق أحبوها وسكنوها لسنوات واضطروا العودة لمناطق هجروها منذ سنوات قسرا ولكنهم عادوا إليها وإن كانوا مرغمين.. ويرضون الاستقرار فيها لأنها تبقى مناطقهم الأصلية وأينما حلوا، غير أن رغباتهم وحتى المفروضة تواجه بمدى حصولهم على مسكن ملائم ومهما يكن بسيطا، وعلى فرصة عمل بسيطة يكسبون منها لقمة عيشهم، والاهم الاطمئنان على مستقبل أطفالهم في أن يجدوا صفا يحتضنهم ومستقبل شبابهم ليضمنوا المضي قدما في تكملة مشوارهم الدراسي ليكون بإمكانهم المساهمة في بناء وخدمة وطن مثقل بجراحه.

* تشير آخر إحصائيات اللجنة الخيرية الآشورية إن عدد العائلات النازحة فقط إلى مناطق سهل نينوى بعد سوء الأحوال الأمنية قد يصل إلى ثلاثة آلاف عائلة، وقد يتجاوز العدد العشرة آلاف عائلة منذ بداية الأحداث في ٢٠٠٣.